

تراجع مبدأ سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد

أ.د/ علي أبو هاني

كلية الحقوق - جامعة المدينة

Résumé

Le recul du principe de la souveraineté dans un monde globalisé

Le principe de la souveraineté a été considéré comme la pierre angulaire du droit international pendant longtemps, jusqu'à l'émergence du nouveau ordre mondial (l'autre face de la mondialisation) suite à la baisse dans l'approche socialiste à la fin du siècle dernier

Ce système a commencé à travailler à saper le principe de la souveraineté dans ses divers aspects dans les pays du Tiers Monde en particulier, dans le domaine politique les pays occidentaux ont commencé à promouvoir l'idée de la démocratie et des droits humains de style modèle capitaliste ce qui a conduit à la rébellion des peuples de nombreux États faibles sur ses dirigeants .

Dans le domaine économique, les pays occidentaux –conduits par les États-Unis ont travaillé à l'affaiblissement du rôle social de l'Etat à travers les institutions financières internationales, et l'influence croissante des entreprises multinationales dans les pays du tiers monde, et de réduire le rôle de celui-ci dans le domaine du contrôle de la législation nationale .

Et grâce au contrôle des pays occidentaux en matière de technologie de l'information et de la communication, ont travaillé de telle façon a fausser l'identité culturelle de la plupart des peuples du monde en essayant de bloquer les autorités et les organismes nationaux dans de nombreux pays du Tiers-Monde pour établir une culture originale des peuples de ces pays

ملخص:

ظل مبدأ السيادة يشكل حجر الزاوية للقانون الدولي إلى أن بزغت فكرة النظام الدولي الجديد (الوجه الآخر للعولمة) مع انهيار النظام الاشتراكي في نهاية القرن الماضي.

لقد عمل هذا النظام على إضعاف سيادة الدول الفقيرة في العديد من المجالات: ففي المجال السياسي حاولت الدول الغربية - بقيادة الولايات المتحدة- فرض الديمقراطية وحقوق الإنسان على دول العالم الثالث وفق النموذج الرأسمالي على نحو أدى إلى تمرد معظم شعوب هذه الدول على حكامها.

أما في المجال الاقتصادي فقد حاولت الدول الغربية العمل على تقليص دور الدولة الاجتماعي داخل الدول الفقيرة من خلال الضغط داخل المؤسسات المالية الدولية وكذلك من خلال نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات داخل هذه الدول على نحو أدى إلى عدم تحكم العديد من هذه الدول في تشريعاتها الداخلية.

ومن خلال سيطرة الدول الغربية على تكنولوجيا الإعلام والاتصال عبر العالم عملت هذه الدول على طمس الهوية الثقافية لدى العديد من الشعوب المتخلفة وذلك بوضع العراقيل أمام السلطات والمنظمات الوطنية داخل هذه الدول حتى لا تتمكن من إقامة هوية وطنية أصيلة لدى هذه البلدان.

مقدمة:

شهد المجتمع الدولي مع نهاية القرن الماضي تحولات جذرية بفعل العلمية والتكنولوجية شملت مختلف المجالات، وخاصة وسائل الاتصال والمعلومات، فأدخلت تغييرات ملموسة على أوضاع الدول والشعوب وحتى الأفراد، مما أوجى للبعض أننا أمام نظام دولي جديد، عبر عنه آخرون بمصطلح "العولمة" تعبيراً عن ظاهرة قامت باكتساح مجالات الاقتصاد والإعلام والثقافة في معظم بلدان العالم، كما أنها نحو مجالات السياسية والأمن والتشريع والقضاء في المجتمعات المحلية.

لقد وظفت الدول الرأس مالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية آليات العولمة بشكل مدروس ومحكم من أجل إفراغ مبدأ السيادة من مضمونه في الدول النامية فقامت هذه المؤسسات (صندوق النقد الدولي - البنك الدولي - الشركات متعددة الجنسيات...) بالتخطيط لهدم رموز السيادة في هذه الدول من خلال العمل على تخطيها أسوار الدول وحدودها وجماركها، وتجاوزها كذلك العديد من تشريعاتها الوطنية واستنزاف مواردها الطبيعية وإفشال مشاريع التنمية، وإفقار معظم شعوب هذه الدول، فضلاً عن تشويه ثقافتها الوطنية، وتلويث البيئة المحلية.

الإشكاليات التي تطرحها هذه الدراسة

الإشكاليات:

- 1- هل هناك نظام دولي جديد حل محل النظام الدولي القائم؟ أم أن هناك هيمنة وانفراد في تطبيق قواعد القانون الدولي العام - وبالتالي الانحراف بالشرعية الدولية؟
- 2- من هم الفاعلون في النظام الدولي الجديد؟ هل هي القوى الرأسمالية العالمية بقيادة أمريكا أم أن هذه الدول تحاول توظيف المؤسسات المالية الدولية والشركات العالمية لخدمة أهدافها؟
- 3- هل أن التطبيق الدولي المطرد لقواعد منظمة التجارة العالمية سوف يؤدي إلى إحلال قواعد هذه الأخيرة محل التنظيم القانوني الوطني للدول وبالتالي مصادرة أهم وظيفة لها، وهي (سلطة التشريع على إقليمها).
- 4- هل أن التطورات التي حدثت في إطار النظام الدولي قد أنشأت حقاً أو واجبا للمجتمع الدولي في التدخل في شؤون الدول تحت غطاء حقوق الإنسان؟.
- 5- هل يمكن أن يتحقق الأمن الدولي في ظل اختلاف أو غياب التوازن على ذات المستوى بين:

- سيادات أخذه في الضعف والتعرض للإضعاف المخطط.

- سيادة دول عظمى آخذة في التوحش وإن لبست أردية دولية وفوق قومية.

وللإجابة على هذه الإشكاليات قسمنا هذه الدراسة إلى مبحثين:

الأول: مفاهيم أساسية في السيادة والنظام الدولي الجديد.

الثاني: أثر النظام الدولي الجديد على بعض المبادئ الأساسية للسيادة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية في السيادة والنظام الدولي الجديد

من خلال هذا المبحث نحاول إبراز بعض المفاهيم المتعلقة بسيادة الدول، ثم ما اصطلح بتسميته النظام الدولي الجديد، والوقوف على أهم سمات هذا النظام.

المطلب الأول: مفهوم السيادة- للوقوف على المفهوم الدقيق للسيادة، نعرض أولاً للتعريفات المختلفة للسيادة، ثم نحاول بعد ذلك أن نزيل الغموض الذي اعترى هذا المبدأ من جراء اختلاطه بغيره من المفاهيم المشابهة، على أن نراعي مسألة التحويل الواسع للسيادة من مفهومها المطلق إلى انحسار مد نفوذها.

أولاً: تعريف السيادة- يرجع الفضل للمفكر الفرنسي "جان بودان" كونه أول من طرح فكرة السيادة فعرّفها بأنها تعني "القوى الكبرى والسلطة العليا في نطاق إقليم معين" وكان يعني السلطة الدائمة المطلقة للملك. (1)

وجاء كتاب القانون الدولي فعرّف بعضهم السيادة بأنها سلطة الدولة على سكانها وإقليمها دون أية قيود تشريعية أو نظامية تأتي من الخارج، وبمعنى آخر فإن الدولة تملك سلطة مطلقة على السكان والإقليم الذي يعيشون فوقه، وتستقل استقلالاً كاملاً في بسط سيطرتها هذه عن أية سيطرة أخرى، أو تأثير خارجي. (2)

ومهما تعددت تعريفات السيادة فإنها تدور حول محور أساسي يتمثل في المبدأ القانوني والسياسي الذي تمارسه الدولة على شعبها وفوق إقليمها في إطار حدودها الوطنية، وكذا العلاقات التي تقيمها الدولة خارج هذه الحدود مع أشخاص المجتمع الدولي الأخرى من غير الدول على نحو يجعلها تخضع بشكل متغاير لقواعد القانون الدولي. (3)

ثانياً: اختلاط السيادة بغيرها من المفاهيم المشابهة- السيادة كفكرة سياسية وقانونية جعلها تختلط بغيرها من المفاهيم المقاربة مثل السلطة الاستقلال الاختصاص والملكية.

1) السيادة والسلطة: رغم تناول العديد من كتب القانون هذين المصطلحين كما لو كانا ذا مدلول واحد إلا أنه يوجد فارق بينهما. فمفهوم السيادة أشمل من السلطة، فالسلطة تعني ممارسة السيادة، أو أن حق السيادة هو مصدر حق السلطة بينما كلمة سيادة اصطلاح قانوني يترجم كلمة فرنسية *souveraineté* يعبر عن صفة من له السلطة التي لا يستمدّها من غير ذاته ولا يشاركه فيها غيره. (4)

2) السيادة والاستقلال: عندما يتم اكتمال تكوين الدولة تكون سيادتها قد نضجت، ويثبت لها عندئذ حق التمتع بالشخصية القانونية الدولية، ومن هنا يبرز الفارق الأساسي بين السيادة الذي أوضحناه سابقاً وبين مفهوم الاستقلال الذي يعتبر أحد النتائج المباشرة لتمتع الدولة بالسيادة.

(3) **السيادة والاختصاص:** يميز بعض الكتاب بين المفهومين انطلاقاً من فكرة أن مفهوم السيادة ظل متبعاً لدى غالبية فقهاء القانون الدولي، انسجاماً مع الأفكار التي كان يقوم عليها ذلك القانون، والذي كان يعترف بحقوق ذات طابع مطلق للدول تمارسها وفقاً لمقتضيات مصالحها الخاصة حتى ولو أدت نتيجة تلك الممارسة إلى إلحاق ضرر بمصالح الدول الأخرى. (5)

أما مفهوم الاختصاص فإنه ينطبق على الحالة التي آل إليها المجتمع الدولي في ظل التنظيم الدولي وانتشار المنظمات الدولية بحيث لم يعد للسيادة مفهومها المطلق كما كان في الماضي، بل أصبحت الدول تتمتع بحقوق قانونية كما تمارسها وفق الحقوق المعترف لها وفقاً لقواعد القانون الدولي، ومن ثم فإن هذه الحقوق أضحت أقرب إلى الاختصاصات منها إلى الحقوق المطلقة. (6)

المطلب الثاني: مفهوم النظام الدولي الجديد

لا شك أن العالم كله قد سرت فيه روح التغيير والتحول مع نهاية القرن الماضي على إثر تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء أحد قطبي العالم ليصبح بقطب واحد ذي أبعاد إيديولوجية، سياسية، واقتصادية هذا يدفعنا للبحث عن ماهية النظام الدولي الجديد في فقرة أولى، ثم إبراز أهم ملامح هذا النظام في فقرة ثانية.

أولاً: ماهية النظام الدولي الجديد- يرى بعض الباحثين أن هذا النظام يتشكل من مجموعة الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية التي تسود العلاقات بين أعضاء المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية القائمة على خدمته، وما يتخللها من أنساق قيمية وقانونية تعبر عن هذه الحقائق، وتنظم علاقات الدول فيما بينها أو بينها وبين الأشخاص الأخرى للمجتمع الدولي. (7)

بينما يرى فريق ثان أن النظام الدولي الجديد هو ذلك النظام الذي في ظله يتم توزيع القدرات وبالتالي ترتيب الوحدات المكونة لهذا النظام بعضها بالنسبة للبعض الآخر، وانعكاس مثل هذا التوزيع على سلوك الوحدات الدولية، وقدرة أحدها أو البعض منها على السيطرة على توجيهات الفاعلين الآخرين. (8)

في حين ذهب فريق ثالث إلى القول أن النظام الدولي الجديد هو ذلك النظام الذي يتميز ببروز شبكة من المؤسسات المالية والتجارية العالمية الضخمة المترابطة والتي تضم بالإضافة للدول الرأسمالية الكبرى (بقيادة الولايات المتحدة) الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، والتي تعمل كلها من أجل إعادة صياغة النظام العالمي طبقاً لمصالح الدول الفاعلة في هذا النظام، وتوجهاتها للقيم السائدة فيها. (9)

ونحن من جانبنا نرى أن النظام الدولي الجديد هو ذلك النظام الذي أفرزه الاختلال في توازن القوى على المستوى الدولي جراء انسحاب أحد قطبي الصراع في الحرب الباردة ليفسح المجال للقطب الآخر (الولايات المتحدة) بالتظاهر مع الدول الصناعية الكبرى والمؤسسات المالية والشركات العابرة للقارات كي ينفرد في إدارة العلاقات الدولية، والعمل على إسقاط القواعد المستقرة في القانون الدولي بما في ذلك محاولة إفراغ ميثاق الأمم المتحدة من مضمونه الموضوعي الحيادي.

والواقع أن هذا الانقسام في الفكر القانوني والسياسي الدولي حول مفهوم النظام الدولي الجديد قد انعكس على طبيعة هذا النظام وحول هذه المسألة تفرق الباحثون ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول يرى أن النظام الدولي الجديد أحادي القطبية وهو نظام تتفرد بقيادته دولة أو مجموعة من الدول التي تلتقي عند منظور وأهداف سياسية موحدة، وأن هذه القوى تستحوذ على نسبة كبيرة من الموارد العالمية تمكنها من فرض إرادتها السياسية على القوى الأخرى. (10)

ويضيف بعض أنصار هذه الاتجاه أن العالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم القوة الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية بما لديها من قوة عسكرية واقتصادية، ودبلوماسية فضلا عن الجاذبية الحضارية التي لا تتوفر عليها أية قوة أخرى في العالم. (11)

الاتجاه الثاني: يرى أن النظام الدولي الراهن ثنائي القطبية على فرض أن القطب الأول يمثل الشمال المتقدم الذي تتكون من الدول الصناعية الكبرى بزعامة الولايات المتحدة أما القطب الثاني فهو الجنوب التخلف ويضم الدول النامية إلا أن القطب الأول يملك كل أدوات السيطرة على القطب الثاني مع الاختلاف الصارخ في الموازين القوى بين القطبين. (12)

الاتجاه الثالث: يرى أنه من المبكر الحديث عن نظام عالمي جديد بالمعنى القانوني والسياسي الدقيق، فهو لا يزال قيد التشكيل ، ولم تستقر معالمه بصورة واضحة بعد وأن المرحلة الراهنة من مراحل تطور النظام الدولي تمثل مرحلة انتقالية، تشهد اندثار بعض أسس وقواعد النظام الدولي القديم وظهور أسس وقواعد نظام دولي جديد، على نحو قد تسود العالم حالة من الفوضى الدولية لبعض الوقت. (13)

من خلال استعراض الاتجاهات السابقة يمكننا القول أن المجتمع الدولي يشهد منذ عقدين من الزمن ولا يزال مجموعة من التحولات والمتغيرات في شتى الميادين تبتعد تدريجيا عن النظام الدولي الذي ظل يسود العالم منذ الحرب العالمية الثانية وقد اتخذت هذه التحولات مظاهر مختلفة.

ثانيا: ملامح النظام الدولي الجديد

لقد كان تأثير التفاعلات الحادثة على مستوى العلاقات الدولية ملموسا خاصة فيما يتعلق بدور الدول على المستويين الدولي والوطني وقد صاحب ذلك العديد من النتائج والتداعيات، أبرزها:

(1) الاتجاه المتزايد نحو الطابع السياسي والانحراف بالسلطة أي أنه تم التوظيف السياسي للقواعد المنظمة للعلاقات الدولية على نحو فقدت فيه هذه القواعد أهم صفاتها وهي العمومية والتجريد. (14)

(2) تراجع دور الدولة كفاعل وحيد في نطاق العلاقات الدولية بل ظهرت إلى جوارها كيانات قانونية وسياسية عديدة مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تتمتع بقدر من الصلاحيات على حساب الدولة والوطن والسيادة وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل قوة التعاون المالية من شأنها أن تضغط على الحكومات وتؤثر سلبا في توجيه سياستها وخاصة في دول العالم الثالث التي انكمش دورها في ظل الاقتصاد العالمي إلى درجة وصل إلى حد التهميش.

(3) توسيع دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي على نحو أصبحت فيه العلاقات الدولية تتم صياغتها طبقا لمصالح هذه الدولة وتوجهاتها وفق القيم السائدة فيها.

4) محاولات عولمة الفهم الغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان، فبعد انهيار المعسكر الاستراتيجي توارى الجدل التقليدي حول مدى أسبقية حقوق الشعوب على حقوق الإنسان أو حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية على الحقوق المدنية والسياسية.

5) السعي إلى تعويض مبدأ عدم التدخل المنصوص عليه في المادة (2ف7) من الميثاق وتعميم فكرة أن النظام الدولي الجديد قد أنشأ حقاً وواجباً للمجتمع الدولي في التدخل على حساب مبدأ السيادة العتيد.(15)

المبحث الثاني: أثر النظام الدولي الجديد على بعض المبادئ الأساسية للسيادة

سبق أن أوضحنا أن العولمة التي واكبت بزوغ نظام دولي جديد قد أثرت بشكل مباشر على العلاقات بين الدول كما أنها ساهمت بقسط وافر في إنقاص قدرات الدول فيما يتعلق بسيادتها ونالت من بعض المبادئ الأساسية المتعلقة بجوهر سيادة الدول، ومن أهم المبادئ: المساواة، عدم التدخل، وحق تقرير المصير.

المطلب الأول: أثر النظام الدولي الجديد على مبدأ المساواة في السيادة هذا المبدأ تم النص عليه صراحة في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، وظلت الدول تراعي بقدر الإمكان في علاقاتها المتبادلة- احترام هذا المبدأ إلا أم بزوغ القطبية الأحادية ومحاولة فرضها العولمة شرعت بالعمل منذ تسعينات القرن الماضي على القفز على مبدأ المساواة من خلال الانحراف بالشرعية الدولية.

والشرعية الدولية تعني تلك المبادئ التي يشتمل عليها ميثاق الأمم المتحدة مثل مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية كتلك المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي كلها نصوص تعتمد على القانون الدولي وليس على تصرفات دول معينة أو مجموعة من الدول.

ما الذي حدث في النظام الدولي الجديد؟ لقد تمكنت الدول ذات النفوذ القوي في العالم من تخطي الشرعية الدولية وذلك بالعمل على إصدار قرارات من مجلس الأمن عندما يتعلق الأمر بالسلم والأمن الدوليين يتم من خلالها عدم مراعاة النصوص المتفق عليها دولياً أو تفسيرها على نحو يخدم مصالح تلك الدول.

إن مصادرة الشرعية الدولية من طرف القائمين على النظام الدولي الجديد يبرز من خلال التوسع في مفهوم السلم والأمن الدوليين أو من خلال الازدواجية في تطبيق المعايير على المنازعات المتماثلة إذ غالباً ما تغطي الاعتبارات السياسية لقرارات مجلس الأمن على الاعتبارات القانونية في تكييف ما إذا كانت مسألة ما تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ومثال ذلك حادثة الطائرة "لوكوربي".

كما انه في الوقت الذي استعملت فيه الولايات المتحدة الأمريكية حق ألقيتو لصالح إسرائيل أكثر من مائة مرة فإنه من خلال هيمنتها على المجلس عملت الولايات المتحدة الأمريكية على التحفظ على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واختزلته في الحكم الذاتي كما قامت بالتحفظ على الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول الجدار العازل في الضفة الغربية، فضلاً عن تحفظها على الحق في المقاومة واعتبرته إرهاباً.

المطلب الثاني: النظام الدولي الجديد وفكرة التدخل الإنساني

يعتبر مبدأ عدم التدخل من المبادئ الراسخة في القانون الدولي وقد انبثق عن مبدأ السيادة لذا تم تكريسه في ميثاق الأمم المتحدة (م2ف7) إلا أنه أمام التطورات التي شهدتها العالم في تسعينات القرن الماضي وما شهدته بعض مناطق من العالم من مآسي دعت الأمين العام للأمم المتحدة في دورة الجمعية العامة (سبتمبر 1999) إلى إجازة التدخل والقيام أعمال الإبادة التي ذهب ضحيتها مئات الآلاف في رواندي.(16)

لقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية مبرر حماية حقوق الإنسان للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما أن مجلس الأمن أصبح أكثر اعتيادا في اتخاذ القرارات بخصوص التدخل الإنساني مثلما حدث بالنسبة للبوسنة، الصومال، هايتي، وروندا.(17)

والسؤال الذي يطرح بإلحاح يدور حول ما إذا كانت التطورات في النظام الدولي قد أنشأت حقا أو واجبا للمجتمع الدولي في التدخل على حساب مبدأ سيادة الدولة؟

على الرغم من تباين الفقه حول هذه المسألة فإنه ينبغي التأكيد على أمرين أولهما: أن ما كان ينظر إليه في الماضي على أنه مما يدخل ضمن الاختصاص الداخلي للدولة يشهد اليوم حالة من التقلص الكبير لصالح دور أكبر للمجتمع الدولي وعلى حساب مبدأ السيادة الوطنية وثانيهما أن بعض الموضوعات التي كان ينظر إليها في الماضي على أن بعض الأمور تدخل ضمن الاختصاص الداخلي للدولة كقضايا حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بحماية البيئة أصبحت تحظى الآن باهتمام دولي متزايد.(18)

المطلب الثالث: أثر النظام الدولي الجديد على حق تقرير المصير

هذا الحق الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة وتصدره العهتان الدوليان لحقوق الإنسان لسنة 1966 فضلا عن إعلان مبادئ القانون الدولي للعلاقات الودية لسنة 1970، وميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية لسنة 1974 بل أن محكمة العدل الدولية اعتبرته من القواعد الدولية الأمرة في قضية برشلونة تراكشن.

إلا أن التحولات العالمية والتغيرات التي طرأت في العديد من مناطق العالم في العقدين الآخرين أخذت تطرح هاجسا لدى العديد من بلدان العالم الثالث وتساؤلات مقلقة تدور حول ما إذا كان هذا المبدأ لا يزال يشكل أساسا للعلاقات بين الدول أم انه اخذ يفقد قيمته في ظل نظام دولي جديد قائم على تطويع قواعد القانون الدولي لخدمة مصالح فئة الدول المسيطرة في المجتمع الدولي و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية

القائمون على خدمة العولمة يحاولون تفكيك المجتمعات الضعيفة و يستخدمون في ذلك أساليب شتى بما في ذلك مجلس الأمن إذ انه بعد حرب الخليج الثانية على اثر اجتياح القوات العراقية لدولة الكويت اصدر مجلس الأمن مجموعة من القرارات بدعوى حماية الأقليات العرقية (الشيعية في الجنوب و الأكراد في الشمال)و كان الهدف الحقيقي من وراء ذلك محاولة فصل هذه الأقاليم عن الدولة المركزية في بغداد.

و لما كان حق تقرير المصير مقترنا بفكرة السيادة فانه لا يجوز للأقليات العرقية أو الجماعات القومية أن تفسر حق تقرير المصير على نحو يشجع على تجزئة سلامة الأراضي و الوحدة السياسية للدولة المستقلة و يصبح الأمر اشد

خطورة عندما يتعلق بالهوية الوطنية حيث تعمل عولمة الاتصال على فرض النظام الثقافي القائم على القيم الليبرالية الغربية على دول العالم الثالث لأنها تقوض سلطة الدولة في هذه البلدان من إقامة نظام إعلامي مستقل و بهذه الكيفية تساهم الشركات المتعددة الجنسيات التي تستخدم وسائل الاتصال كحافز للاستهلاك على النطاق العالمي في تشكيل الرأي العام وفق نمط معين يفضى في النهاية إلى فصل الأفراد عن بعضها داخل المجتمع الواحد

الخلاصة:

النظام الدولي الجديد أفرزته ظاهرة العولمة من خلال مجموعة من التحولات التي عززت هيمنة القوى الكبرى في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي) بعيدا عن الشرعية الدولية و محاولة إسقاط العديد من القواعد المستقرة في إطار العلاقات الدولية و محاولة تسخير المؤسسات الدولية السياسية و المالية من أجل خدمة أهداف هذه القوى على حساب الشعوب الفقيرة الأخرى

لقد بات واضحا إصرار القائمين على هذا النظام العالمي على إخضاع الجميع خاصة دول العالم الثالث لمشروع هيمنة الرأسمالية الذي يستهدف تفويض سيادة هذه الدول و خاصة بعدما أصبحت الأنظمة في هذه الدول يقتصر دورها على الجانب الأمني والقمعي لحماية المصالح الرأسمالية الخارجية و الداخلية.

- الهوامش:

- 1) عدنان نعمة: السيادة في ضوء القانون الدولي المعاصر - بدون دار نشر بيروت 1978 ص 88.
- 2) عبد المنعم المراكبي: التجارة الدولية والسيادة الدولية - دار النهضة العربية القاهرة 2004 ص 17.
- 3) محمد طلعت الالغني: الأحكام العامة في قانون الأمم - منشأة المعارف بالإسكندرية 1970 ص 686.
- 4) ليلي حلاوة: جدلية الدولة والعولمة - منشور على موقع الانترنت
<http://hem.bredband.net/b153948/st.htm>
- 5) عبد العزيز سرحان - القانون الدولي العام - دار النهضة العربية - القاهرة 1975 ص 347
- 6) حسين حنفي عمر - التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان - دار النهضة العربية - القاهرة 2004/2005 ص 31
- 7) السيد أبو الخير: إستراتيجية فرض العولمة - دار النهضة العربية - القاهرة 2007 ص 18.
- 8) السيد أبو الخير: نفس المرجع ص 20
- 9) حسن البزاز: عولمة السيادة (حال الأمة العربية) - المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع - بيروت 2002 ص 40
- 10) حسن البزاز: نفس المرجع ص 54
- 11) مراد السعداوي: مصير مبدأ السيادة في ظل العولمة - دار النهضة العربية القاهرة 2004 ص 151

- (12) السيد أبو الخير: المرجع السابق ص50
- (13) السيد أبو الخير: نفس المرجع ص55
- (14) أحمد الرشيدى: حق التدخل الدولي- مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة
المركز الدولي للدراسات المستقبلية- القاهرة 2005 ص11
- (15) بحث مقدم من كلية الحقوق جامعة المنصورة- مصر تحت عنوان أثر العولمة على سيادة الدولة منشور على
الانترنت
<http://www-flaw.net/law/showthread.php>
- (16) محمد فهميم يوسف: حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة سلسلة كتب المستقبل العربي- مركز دراسات
الوحدة العربية بيروت- ابريل 2005 ص61
- (17) محمد فهميم يوسف: نفس المرجع ص63
- (18) عادل زقاع: السيادة والتدخل الإنساني- مقال منشور على الانترنت
www.geocities.com/adel_zeggagh
- (19) عادل زقاع: نفس المرجع
- (20) أحمد الرشيدى: المرجع السابق ص131
- (21) حسين حنفي عمر: حق الشعوب في تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية دار النهضة العربية- القاهرة 2005
ص88-89
- (22) محمود السيد/ الهيمنة المعلوماتية والإعلامية وأثارها- العولمة والدولة الوطنية مكتبة مدبولي- القاهرة 2007
ص195